

## نظام الانذار المبكر Iris كاداة للتنبؤ بالمخاطر المالية لشركات التأمين

## دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

مصعب دعاس\* ، عز الدين عطية\*\*

الإرسال: 28/12/2020

القبول: 12/09/2021

النشر: 06/02/2022

**ملخص:** تعد شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية غير المصرفية، ولكي تضمن إستمراريتها وبقائها وتتمكن من مواجهة المخاطر التي تعتبر موضوع نشاطها والتعامل معها، وحتى تتمكن أيضا من إدارة مخاطرها المالية، الوفاء بالتزاماتها وتحسين وضعها المالي، لا بد لها إدارة مختلف مكوناتها وإيجاد أساليب محكمة للتنبؤ والسيطرة على المخاطر المالية قبل حدوثها حفاظا على مركزها المالي، مستوى ملاءة جيد وحماية مصالح دائنيها. وهذا ما قد يسهم فيه نظام الانذار المبكر IRIS الذي يقوم بإعطاء تنبيهات مسبقة للشركة في حال وجود مخاطر مالية.

من خلال الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي، تبين ان الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT لا تتبنى نظام الإنذار المبكر IRIS كأسلوب للتنبؤ بمخاطر ملاءتها المالية على الرغم من أنه يكتسي أهمية بالغة تعود بالنفع على الشركة كونه وسيلة إنذار مبكرة عن حدوث عسر مالي وهذا اعتمادا على نتائج المؤشرات المالية المتعلقة بهذا النظام. ومنه خلق أساس واضح لتفعيل كل الاساليب الرقابية وإيجاد أسس للحكومة في مؤسسات التأمين كضرورة لتحقيق متطلبات التفعيل وإدارة مخاطر الملاءة في ضل بيئة ديناميكية، التي قد تهدد إستمرارية الشركة وبقائها في السوق.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين ، إدارة المخاطر ، نظام الانذار المبكر IRIS

تصنيف JEL : G22

## early warning system Iris as a tool to predict financial risks for insurance companies

### Case study of the Algerian Insurance Company CAAT

**Abstract:** Insurance companies are among the most important non-bank financial institutions, and in order to ensure their continuity and survival and to be able to face the risks that are the

\* استاذ محاضر - ب- ، جامعة العربي التبسي - تبسة- ، الجزائر ، daas.mossaab@gmail.com.....(المؤلف المرسل)

\*\* استاذ محاضر - ب- ، جامعة العربي التبسي - تبسة- ، الجزائر ، attia.azzeddine@gmail.com

subject of their activity and deal with them, and in order to also be able to manage their financial risks, fulfill their obligations and improve their financial position, they must manage their various components and find solid methods for forecasting and controlling Financial risks before their occurrence in order to preserve its financial position, good solvency level and protect the interests of its creditors. This is what the IRIS early warning system may contribute, which gives advance alerts to the company in case of financial risks.

Through the study relying on the analytical method, it was found that the Algerian Insurance Company CAAT does not adopt the IRIS warning system as a method for predicting the risks of its financial solvency, although it is of great importance for the benefit of the company as it is an early warning means for the occurrence of financial hardship and this is depending on the results of the related financial indicators With this system. And from it, creating a clear basis for activating all control methods and creating foundations for governance in insurance institutions as necessary to achieve activation requirements and manage solvency risks in the shadow of a dynamic environment, which may threaten the company's continuity and survival in the market.

**Keywords:** Insurance companies, Risk Management , Early warning system IRIS.

**JEL Classification :** G22

## 1.. مقدمة

تتعدد النشاطات التي تمارسها شركات التأمين وتنوع الخدمات التي تقدمها مما يجعلها عرضة إلى الكثير من مخاطر، منها المخاطر الخاصة والتي تتعلق فقط بقطاع التأمين وأخرى عامة تؤثر على جميع المؤسسات على حد سواء، وجملة المخاطر التي تواجهها شركات التأمين تؤثر على أدائها ومردوديتها وقد تؤدي بها إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق التأمينية وبالتالي إعلان إفلاسها وخروجها من السوق.

تسعى شركات التأمين إلى إدارة هذه المخاطر لغرض تفاديها أو تخفيضها قدر الإمكان، مما يستدعي اختيار الأسلوب الأمثل لإدارتها، ويعتبر نظام الإنذار المبكر IRIS أحد الأساليب الحديثة التي تستخدمها شركات التأمين في سبيل معرفة مدى صلابتها المالية ودراسة الملاءة المالية الخاصة بها، وهذا من خلال احتساب العديد من المؤشرات التي من شأنها إعطاء متخذي القرارات نظرة حقيقية عن الوضعية المالية للشركة، وبالتالي القدرة على إتخاذ القرارات الصائبة والتدابير الملائمة تبعا لوضعية المؤسسة. ومن خلا ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية تطبيق نظام الإنذار المبكر IRIS للتنبؤ بالمخاطر المالية في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT؟  
تدرج ضمن هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ما مدى التزام الشركة بالقواعد والتعليمات التي تم وضعها للحد من المخاطر المالية في الجزائر؟

✓ هل تواجه الشركة مخاطر مالية يمكن التنبؤ بها اعتماد على نظام IRIS؟

للإجابة على تساؤلات الإشكالية السابقة تم اقتراح الفرضيات التالية:

- ✓ تطبق الشركة القواعد والتعليمات التي تم وضعها للحد من المخاطر المالية في الجزائر التزاما بقانون التأمينات.
  - ✓ تطبيق نظام الانذار المبكر يسمح بالكشف المسبق عن الصعوبات المالية التي تواجهها شركات التأمين مما يحقق استقرار أكبر للادائها المالي، كونها تنشط في بيئة حالة عدم التأكد.
- وللاجابة على هذه الإشكالية تتناول الدراسة المحاور التالية:

## 2. مفاهيم عامة حول التأمين

نظرا للأهمية والانتشار الواسع لفكرة التأمين واعتباره جزءا من النشاط الاقتصادي لأي دولة أصبح من الضرورة فهم هذا المصطلح من ناحية وتحديد أهميته من ناحية أخرى، هناك العديد من التعاريف لمصطلح التأمين نذكر منها:

### 1.2 تعريف التأمين

#### 1.1.2 التعريف القانوني:

يعرف التأمين على أنه: "اتفاق يلتزم بمقتضاه المؤمن (شركة التأمين) أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أي مبلغ التأمين في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن" (أسامة عزمي سلام، 2010).

#### 2.1.2 التعريف الاقتصادي:

يعرف التأمين على أنه: "أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المعرضة لنفس الخطر لجعل الخسائر قابلة للتوقع بصفة جماعية ومن ثم يمكن لكل فرد واجه الخسائر نصيب من الأقساط المدفوعة كل حسب حصته من الخطر" (عز الدين فلاح، 2008).

يمكن تعريف التأمين أيضا بأنه: "مساهمة جماعة في التعويض عن الخسائر التي يتعرض لها الفرد بسبب وقوع خطر ما خارج عن إرادته وبذلك تتوزع آثار الخطر على أكبر عدد من الأفراد حتى يسهل تحمل الخسارة المتحققة من وقوعه على الفرد الواحد" (هاني جزاع أرتيمة، 2010).

من خلال ما سبق يمكن القول أن نشاط التأمين في قيام شركات التأمين بإبرام مختلف عقود التأمين مع المؤمن لهم من أجل تغطية الأخطار التي يواجهونها ويتم ذلك بإصدار وثائق التأمين التي تتضمن قيمة القسط أو الإشتراك الذي يدفعه المؤمن لهم مقابل التغطية التي يتحصلون عليها في حين تلتزم شركات التأمين بتعويضهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن ضدها وذلك خلال فترة زمنية محددة

## 2.2 أهمية التأمين

يقدم التأمين خدمات أساسية تتمثل في تعويض المؤمن له عن الخسائر المادية التي قد تلحق به نتيجة تحقق الخطر المؤمن ضده كما أنه يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد والقلق الناتجين من عدم القدرة على توقع الخسائر المستقبلية.

من هنا يمكن إبراز أهمية التأمين من خلال الجوانب التالية:

### 1.2.2 التنمية الاقتصادية: يعمل التأمين على زيادة النمو الاقتصادي من خلال:

- زيادة الإنتاج: فوجود التأمين يساعد الأفراد والمؤسسات على دخول ميادين جديدة ما كانوا ليدخلوها لولا وجود التأمين كونه يوفر لهم حماية تأمينية من أمثلة ذلك تقديم البنوك لتسهيلات إئتمانية من خلال التأمين على حياة المقترض لصالح الدائنة بقيمة القرض.

- حفظ الثروة المستقبلية: من ناحيتين الأولى تعويض المؤمن له عند تعرضه للخسارة وبذلك فهو لن يخرج من الدورة الاقتصادية للمجتمع إذ أنه يكون قادرا على إعادة بناء ما تضرر من خلال التعويض الذي حصل عليه من شركة التأمين.
- خلق رؤوس الأموال: تقوم شركات التأمين بتحصيل الأقساط من مجموع المؤمن لهم وبذلك يجتمع لديها حصيلة من الأموال تقوم بإستثمارها في العديد من المشاريع والأشكال الأخرى للإستثمار (هاني جزاع أرتيمة، 2010).
- زيادة الإئتمان: ذلك أن الجهات المقرضة لا تقبل تقديم القرض إلا بوجود وثيقة تضمن لهم حقوقهم وهذه الوثيقة عبارة عن رهن مقدم لضمان القرض، ولكن هذا الرهن لا يمكن قبوله لضمان ما لم يكن مؤمنا ضد التلف والفناء، ذلك أنه في حالة الفناء يقوم التأمين مكان الأصل المرهون.
- التنمية الاجتماعية: يعالج التأمين الكثير من الآفات الاجتماعية كالمريض، البطالة والعجز كما أن التأمين يعمل على خلق جو من الراحة والطمأنينة والهدوء لدى أفراد المجتمع وينجم هذا عن هدم حاجز الخوف من المجهول وبث الطمأنينة في نفوس الأفراد والهيئات فتقدم على الاستثمار والإنتاج دون تردد وخوف من الأخطار التي يمكن مواجهتها بالتأمين (أسامة عزمي سلام، 2010).
- التوازن الاقتصادي: عند قيام شركات التأمين بتحصيل الأقساط من جمهور المؤمن لهم هذا يعني امتصاص الشركات بإستثمار مجموع الأقساط في مشاريع إنتاجية تنموية.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: إن ما تحصل عليه هيئات التأمين الوطنية من عملات أجنبية مقابل الخدمات التي تقوم بها البلدان الأجنبية ونتيجة عمليات إعادة التأمين التي تمارسها يؤدي إلى زيادة الصادرات غير المتطورة مما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات ويساهم في اتساع حجم التجارة الخارجية.

### 3. عموميات حول شركات التأمين

#### 1.3 تعريف شركات التأمين: تعرف شركات التأمين بأنها:

- الهيئة التي تسلم أقساط التأمين وتلتزم في المقابل بدفع مبلغ التأمين عندما يقع الخطر الموجب لذلك وإلى جانب تقديمه هذه الخدمات التأمينية فهي أيضا مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعمل كوسيط يقبل هذه الأموال ثم يعيد إستثمارها نيابة عنهم مقابل عائد (عبد الغفار حنفي ، 2008).
- كما يطلق عليها المؤمن وهي تتعهد بدفع تعويض مالي للطرف الثاني المؤمن له أو من يعينه في حالة تحقق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه (أحمد صالح عطية، 2002).

بالتالي يمكن القول أن شركات التأمين هي شركات لها ميزة تعاقدية بينها وبين المؤمن لهم من خلال وثائق التأمين المصدرة من قبلها والتي تعتمد فيها بدفع مبلغ التعويض للمؤمنين في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده مقابل أقساط متفق عليها في فترة محددة، تقوم شركات التأمين بإستثمار جملة الأقساط المجمعة لديها بهدف تحقيق العائد اللازم للوفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها.

#### 2.3 مميزات شركات التأمين: لشركات التأمين مجموعة من المميزات تختص بها عن غيرها من الشركات والمؤسسات المالية من هذه المميزات نجد ما يلي:

- شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين، خصوصا في مجال إستثمار رؤوس الأموال وذلك بتحديد نسب إستثمارية من الضروري الإلتزام بها في مجالات مصرح بها ضمن النصوص واللوائح القانونية بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق التأمينية.

- تقدم خدمات تأمينية لزيائنها في شكل عقود معاوضة من ناحية وإستثمار الأقساط المتحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها وتحقيق ربح من ناحية أخرى، لهذا فهي تصنف ضمن المؤسسات المالية التعاقدية بتعهدات متبادلة بينها وبين جمهور المؤمن لهم (أسامة عزمي سلام، 2010).

تتميز خدماتها المقدمة بأنها آجلة وليست آنية، وثبات أسعارها والتي تحدد وفقا للأسس الرياضية والإحتمالات كما أنها لا تخضع لقوانين العرض والطلب.

- إلتزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر في التعامل مع مجالات إستثمار أموالها المحددة قانونيا بالتركيز على الإستثمار في الميادين الأقل مخاطر.

- إنعكاس دورة الإنتاج فيها حيث لا يتسنى لشركة التأمين معرفة مداخيلها إلا في المستقبل لأن خاصية طول أجل إلتزاماتها تجاه العملاء سار للسنوات القادمة من تاريخ الإكتتاب بمعنى أن قيمة العائد لا يمكن تحديدها إلا بصفة إستدلالية (بناء على خبرة الشركة) لأن مبلغ التأمين متعلق بتحقيق الخسائر وحجمها.

#### 4. إدارة مخاطر الملائة المالية

سنتناول دور إدارة المخاطر بالنسبة لعميل التأمين وكذا بالنسبة لشركة التأمين.

**1.4 بالنسبة لعميل التأمين:** يمكن التركيز على دور إدارة المخاطر في خدمة العميل في النقاط التالية (عيد أحمد أبو بكر، 2009):

- دراسة الأخطار التي يتعرض لها العميل ثم تصنيفها وتحديد الأخطار القابلة للتأمين منها والأخطار غير قابلة للتأمين.
- دراسة مراحل النشاط الاقتصادي للعميل وتحديد الأخطار القابلة للتأمين التي يتعرض لها وتوجيهه إلى أنسب السياسات والوسائل لمواجهة هذه المخاطر.
- إعداد دليل علمي لأخطار العميل يحدد الأخطار التي يتعرض لها العميل ومسبباتها وكذلك تحديد الخسائر المباشرة الناتجة عن تحقيق الخطر وكذا الأسباب غير المباشرة.
- القيام بدور المعاينة ودراسة الأخطار المراد التأمين عليها من جانب العميل وتحديد درجة خطورتها وإتخاذ القرار المناسب بالنسبة للتأمين عليها وإرشاد العميل إلى وسائل الوقاية والمنع لتخفيض درجة الخطورة لهذه الأخطار.
- دراسة وسائل الوقاية والمنع في مراحل النشاط الاقتصادي المختلفة للعميل وتحديد مدى كفايتها وكفاءتها لمواجهة الأخطار المخصصة لمواجهتها وتحديد نواحي القصور وطرق معالجتها.
- مساعدة العميل في اختيار السياسة المثلى لإدارة المخاطر حيث أن الإدارة يقع عليها عبء إرشاد العميل إلى أنسب سياسة يمكن إتباعها لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها وبصفة خاصة الأخطار غير القابلة للتأمين والتي يترتب عليها خسائر غير عرضية.
- إرشاد العميل إلى كيفية الحصول على الخصومات الممنوحة على القسط والناشئة عن كون أخطاره القابلة للتأمين من الأخطار الجيدة وكيفية مواجهة الخسائر غير المباشرة والناشئة عن الأخطار المؤمن منها.

**2.4 بالنسبة لشركة التأمين:** تلعب إدارة المخاطر في شركات التأمين دورا هاما بالنسبة لشركة التأمين ذاتها فهي مسؤولة عن:

- تحديد سياسة الاكتتاب المباشر في الشركة من حيث تركيب محفظة الشركة وطبيعتها.
- تقسيم الأخطار المقبولة على أسس فنية بوعي كامل لخطورة هذه العملية والتي ترقى إلى مستوى القرار المالي الذي يترتب عليه تحديد التزامات لشركة التأمين ومعيدي التأمين.
- تحديد احتفاظ الشركة العام من كل نوع من أنواع التأمين ومن كل خطر مقبول.
- تحديد هيكل إعادة التأمين بما يتفق وتركيب الأخطار المقبولة وحدودها وشروطها.
- مراجعة تقديرات إدارات المطالبات المباشرة للمخصصات الفنية والتأكد من كفايتها لمقابلة التزامات الشركة المستقبلية مستخدمة في ذلك أدوات علمية في التحليل مع إضافة العامل الشخصي المبني على الخبرة الفعلية بالواقع.
- مساعدة إدارة إعادة التأمين في تحديد حدود الاحتفاظ بالنسبة للأخطار المختلفة وتقييم اتفاقيات إعادة التأمين وتحديد نواحي القصور فيها واقتراح الحلول المناسبة لعلاج هذا القصور وبما يضمن لشركة التأمين أحسن سياسة يمكن إتباعها لإدارة الأخطار المقبولة لديها.
- مساعدة إدارة الاستثمار بالشركة في إدارة أموال شركة التأمين أو تكوين محفظة الاستثمارات الخاصة بها في ضوء القواعد الفنية والقانونية للاستثمار ودراسة هيكل الاستثمار الموجودة بالشركة وتحديد نواحي القصور بها ومدى كفاءتها واقتراح الحلول المناسبة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والمساهمة في تنفيذ هذه الحلول.
- مساعدة إدارة العلاقات العامة في شركة التأمين لتحديد أنسب سياسات الدعاية والترويج للتغطيات التأمينية التي تقدمها شركة التأمين.
- إدارة أخطار الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها شركة التأمين ككيان اقتصادي بالمجتمع.
- اقتراح التغطيات التأمينية الجديدة التي يمكن لشركة التأمين تقديمها وفقا لاحتياجات السوق من واقع الدراسات التي تم إعدادها عن الأخطار التي يتعرض لها العملاء.

## 5. النظم الرئيسية للإشراف والرقابة على شركات التأمين في الجزائر

تضمن نظم الإشراف والرقابة قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها لذا تخضع هذه الشركات لإشراف ورقابة الجهات الحكومية والتي تصدر مجموعة من النظم بهدف تنظيم وتنسيق العمل في السوق والذي قد يتأثر سلبا بعدد من الممارسات الخاطئة لهذه النظم. تتمثل نظم الإشراف والرقابة على شركات التأمين فيما يلي:

**1.5 نظام الإشهار أو الإعلام:** يتميز هذا النظام بمنح الحرية لشركات التأمين على الأضرار، كما أنه أقل تدخلا من جانب الدولة ويقوم هذا النظام على

- إجبار شركات التأمين على نشر نتائج أعمالها خصوصا الحسابات الختامية وقوائم مالية وبعض معلومات والبيانات الكافية.

- إن نشر البيانات والمعلومات السابقة يمكن الجمهور بصفة عامة والهيئات المتخصصة بصفة خاصة من تبين حقيقة المراكز المالية لشركات التأمين على الأضرار ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

ومنه يمكن القول أن هذا النظام يمنح شركة التأمين المرونة الكافية لأداء أعمالها ولكن لا يسمح بإظهار ضعف مركزها المالي إلا بعد حدوثه، أي أن هذا النظام لا يمنع حدوث الخطر ولكن يظهره بعد وقوعه.

**1.1.5 نظام الشروط المعيارية:** بمقتضى هذا النظام يتم وضع قواعد معينة لا بد من الإلتزام بها عند إنشاء شركات التأمين على الأضرار أو أثناء مزاولتها لنشاطها وتقديم خدماتها التأمينية وتتحدد مهمة الإشراف والرقابة من جانب الدولة بالتنفيذ الشكلي للقواعد الموضوعة من جانبها وتنصب هذه القواعد مثلا على المتطلبات المالية اللازمة لإنشاء شركة تأمين وعلى الإحتفاظ بالمخصصات اللازمة لمواجهة الإلتزامات المستقبلية لشركات التأمين على الأضرار تجاه المؤمن لهم والمستفيدين وغير ذلك من الأمور الأخرى.

في الجزائر مثلا وحسب المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق ل28 مارس سنة 2013 يجب أن يكون حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين أي هامش الملاءة يساوي على الأقل 15% من الأرصدة التقنية ويجب أن لا يكون في أي فترة من فترات السنة أقل من 20% من الأقساط الصادرة والمقبولة صافية من الرسوم والإلغاءات وهذا بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار.

**2.1.5 نظام الإشراف المادي:** يفوق هذا النظام النظامين السابقين حيث يفرض هذا النظام نفسه على شركات التأمين على الأضرار بصفة دائمة ومستمرة طيلة عمرها الإنتاجي منذ الإنشاء حتى نهاية هذا العمر لأنه يقوم على ما يلي:

- إلزام شركات التأمين على الأضرار بالحصول على ترخيص لمزاولة نشاطها التأميني، مع ضرورة إستيفائها لجميع الشروط التي وضعتها السلطات المختصة.
- خضوع شركات التأمين بعد مزاولتها لنشاطها إلى رقابة دائمة ومستمرة من جانب هيئة الإشراف والرقابة يقوم بها فريق من الخبراء في كافة المجالات التأمينية والمحاسبية والمالية والقانونية، ذلك لأن عمل هيئة الإشراف والرقابة لا يقتصر على مجرد التأكد من التنفيذ الشكلي لبعض القواعد الموضوعة كما في نظام الشروط المعيارية بل يمتد ليشمل الأسس التي تسيّر عليها شركات التأمين لتنفيذ هذه القواعد الموضوعة.
- يترك هذا النظام لهيئة الإشراف والرقابة سلطة كبيرة لتقديم الأمور المختلفة والتصرف فيها، إذ تستطيع مراقبة الأعمال اليومية أو الفصلية لشركات التأمين عن طريق مفتشين متخصصين لهم حق الإنتقال إلى شركات التأمين وتفتيشها وإكتشاف المخالفات التي تقع فيها أولا بأول.
- منح سلطات واسعة لهيئة الإشراف والرقابة، إذ تستطيع أن تسحب الترخيص من إحدى الشركات التأمينية، وتمنعها من مزاولتها لنشاطها التأميني بالنسبة لبعض المنتجات التأمينية أو كلها، هذا فضلا عن قدرتها في تصفية الشركات التأمينية تصفية إجبارية.

من خلال ما سبق نرى أن هذا يؤدي إلى التدخل العميق من جانب هيئة الإشراف والرقابة على شركات تأمين على الأضرار، كما أن طبيعة النظام نفسه تقوم على أساس إعطاء هيئة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين سلطة تقديرية كبيرة، حيث إذا أحسن إستخدامها، أمكن لنظام الإشراف والرقابة أن يسير بنجاح.

## 6. نظام الإنذار المبكر (IRIS)

على الرغم من وجود القواعد كافة، والإجراءات المتعلقة بالملاءة المالية لشركات التأمين، إلا أن هذا لم يمنع من تعثر بعض الشركات في الوفاء بإلتزاماتها، وهو ما يؤدي بالطبع إلى إهتزاز الثقة في سوق التأمين وفي قطاعه كله، فضلا عن الإمكانات المحدودة لجهات الإشراف والرقابة سواء المادية أو البشرية مما أدى إلى التفكير في وضع مقاييس ومؤشرات مالية

يمكن على ضوءها التنبؤ بمدى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها وهو ما يسمى نظام الإنذار المبكر والذي يتم تطبيقه من قبل إتحاد مراقبي التأمين الأمريكي NAIC.

نظام المعلومات التنظيمية للتأمين IRIS هو مجموعة من القواعد والأدوات المستخدمة لتحليل البيانات المالية لشركات التأمين، تتم إدارته من قبل الرابطة الوطنية للتأمين NAIC وهو متاح منذ 1972م يستخدم في المقام الأول من قبل المنظمين لتحديد ملاءة شركات التأمين.

يستنبط نظام معلومات التنظيم التأمين المعلومات المالية التي تقدمها شركات التأمين من أجل حساب النسب التي يمكن إستخدامها لتحديد شركات التأمين التي تواجه قضايا بالملاءة المالية.

يقوم نظام IRIS على أساس تصنيف النسب المالية في أربع مجموعات كل منها تقيس خاصية معينة من الخصائص المالية والفنية لشركات التأمين وهذه المجموعات هي النشاط، الربحية، السيولة، وتقدير الإحتياجات ويتم تحليل بيانات IRIS بعد تطبيق النسب على القوائم المالية عن طريق برنامج مخصص لهذا الغرض.

إن نظام IRIS يقارن 11 نسبة مالية لتأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية و 12 نسبة لتأمينات الحياة والتأمين الصحي بمعدلات نمطية أو مدى معين يعد مقبولا لكل نسبة، وإن لم تكن النسبة مقبولة فإن ذلك يعد بمثابة علامة إنذار مبكر لإحتمال العسر المالي.

أما عن إجراءات تنفيذ النظام فقد تم تحديد مدى معين لكل نسبة من النسب المالية المنصوص عليها بالنظام بناء على الخبرة السابقة للشركات التي واجهت صعوبات مالية مقارنة بالشركات التي لا تواجه أية مشاكل .

### 7. دور نظام الإنذار المبكر في ادارة مخاطر الملاءة المالية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

#### 1.7 لمحة تاريخية عن الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمينات من أهم الشركات في سوق التأمين الجزائرية لما توفره من دعم للنمو الاقتصادي من خلال حماية الشركات والأفراد من المخاطر والتي يمكن التأمين عليها بأعلى جودة من الخدمات وبأفضل الأسعار.

نشأت الشركة الجزائرية للتأمينات في أبريل 1985 وبدأت بممارسة نشاطها ابتداء من شهر جانفي 1986 في سياق يتميز باحتكار الدولة للعمليات التأمينية، تم الترخيص لها لممارسة نشاط فرع واحد وهو تأمينات النقل البحري والجوي والبري، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، مقرها الجزائر العاصمة، ويمكن أن تفتح فروع ووكالات في كامل التراب الوطني.

أدى التحول الاقتصادي ابتداء من سنة 1989 بالشركة الجزائرية لتأمين النقل أن تأخذ شكل شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA)، وأخذت بسرعة تتداول مهامها في مختلف فروع التأمين الأخرى بعد أن كان نشاطها مقتصر على تأمين النقل بناء على قرار الجمعية العامة للمساهمين الصادر في: 1989/12/24 وأصبحت تسمى الشركة الجزائرية للتأمينات وقد نتج عن تخصصها في جميع فروع التأمين إلى زيادة في رقم أعمالها، أما بالنسبة لليد العاملة فكانت تقدر بـ 219 موظف في بداية نشاطها ليصل سنة 2017 إلى 1615 موظف.



بعد التغيرات في الإطار التشريعي والتنظيمي، حرصت الشركة على الحفاظ على مكانتها الرائدة في سوق أخطار النقل مع الاستثمار التدريجي في قطاعات أخرى، لاسيما المخاطر الصناعية، وقد اعتمدت الشركة بالتالي إستراتيجية تركز على زيادة وعي العملاء وجودة خدماتها.

### 2.7 هيكلة محفظة نشاط الشركة:

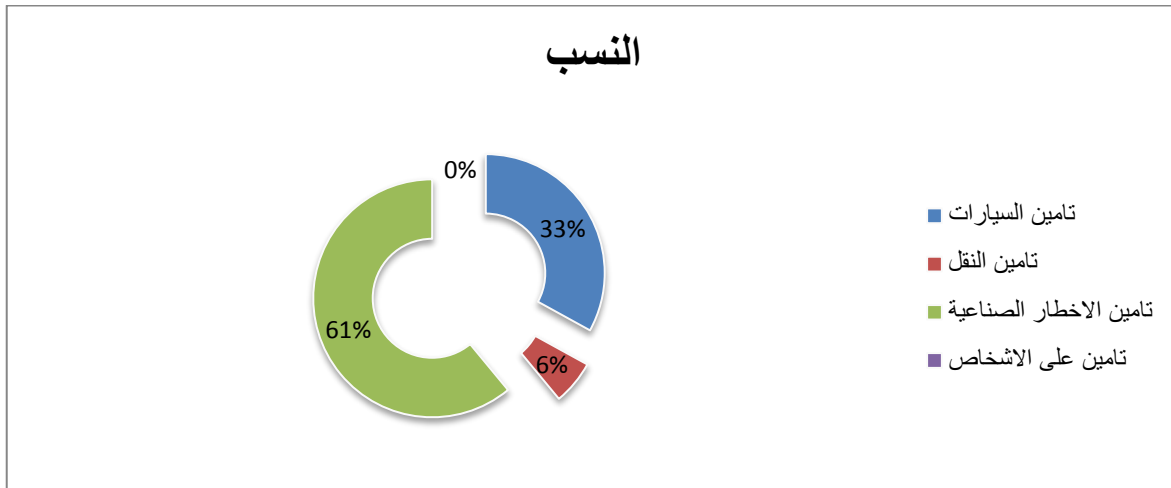
جدول رقم (01): هيكلة محفظة نشاط الشركة خلال سنة 2017

نوع التأمين	تأمين السيارات	تأمين النقل	تأمين الأخطار الصناعية	تأمين على الأشخاص
النسبة	33%	06%	61%	00%

المصدر: التقرير السنوي للشركة لسنة 2017.

من خلال الجدول نلاحظ أن التأمين على الأخطار الصناعية هو الذي ينال الحصة الأكبر في محفظة نشاط الشركة. و يمكن توضيح هيكل محفظة نشاط الشركة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (01): هيكل محفظة نشاط الشركة لسنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على جدول محفظة نشاط الشركة لسنة 2017.

### 3.7 مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS

سيتم حساب مؤشرات نظام الإنذار المبكر IRIS والذي يأخذ بعين الاعتبار كلا من معياري الملاءة المالية والربحية بشقيها الإكتتابي والإستثماري، بالإضافة إلى بعض المعايير الأخرى ذات الصلة بالعمل التأميني كوسيلة لتسيير المخاطر المالية، عن طريق مجموعة من النسب المالية للكشف عن سلامة الأنشطة والوظائف التأمينية والإستثمارية للوقوف على حقيقة الوضع المالي والفني، سيتم التحليل إعتقادا على البيانات الواردة في القوائم المالية المفصّل عنها في الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2015 إلى 2017.

#### 1.3.7 مجموعة الأخطار التأمينية

تشير مجموعة المخاطر التأمينية إلى مدى كفاءة إدارة شركة التأمين في إستخدام أصولها وتوليد العوائد المجزية من خلال مقارنة الإيرادات المختلفة لكل أنواع أصول الشركة (زروخي صباح، زيتوني كمال وآخرون، 2018).

هذه النسبة تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها شركة التأمين وترتبط أساسا بكل من حجم أفساط التأمين وتقلباتها، وتشتمل مجموعة الأخطار التأمينية النسب الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): مجموعة المخاطر التأمينية خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2017	2016	2015	البيان
	101.53%	106.46%	106.54%	نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الفائض
	51.13%	58.45%	59.07%	نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض
	-6.18%	5.82%	-0.97%	نسبة التغير في الإكتتاب

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة.

من خلال الجدول يتبين وقوع الشركة الجزائرية للتأمينات ضمن المدى المقبول لنسبة إجمالي الأقساط المكتتبة الى الفائض بمعنى أقل من 300%، إذ لوحظ تقارب النتائج المحققة على مستوى كل سنة حيث كان حجم الأخطار سنة 2015 يساوي 106.54% بينما أصبح 106.46% سنة 2016 بينما إنخفض إلى 101.53% سنة 2017. عموما يلاحظ وجود إنخفاض في نتائج هذه النسبة مقارنة بالمدى المقبول لها وهذا يشير إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات لا تحقق فوائض مقارنة مع الأقساط التي تحصلها، ويفسر هذا بالإرتفاع في نسبة التعويضات التي تقوم بتأديتها خلال فترة الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدم تحقيق الشركة الجزائرية للتأمينات للنتائج التي تقع في المدى المقبول لنسبة صافي الأقساط المكتتبة الى الفائض والذي يتراوح بين 200% إلى 300% حيث كانت النسبة سنة 2015 تمثل 59.07% لتتخفض سنة 2016 إلى 58.45%، ولتصل سنة 2017 إلى 51.13%. هذا ما يدل على عدم تناسب القسط مع حجم الخطر بالإضافة إلى ملاحظة أن الشركة الجزائرية للتأمينات غير قادرة على مواجهة التقلبات غير المتوقعة للأخطار المكتتب فيها خلال الفترة المدروسة.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشركة الجزائرية للتأمينات تقع ضمن الحدود المقبولة لنسبة التغير في الإكتتاب والتي تتراوح بين (-33%) و (33%) فكانت بالإتجاه السلبي سنة 2015 بنسبة (-0.97%) لترتفع إلى 5.82% سنة 2016 لتعود إلى الإنخفاض بالإتجاه السلبي سنة 2017 حيث وصلت إلى نسبة (-6.18%). هذا يفسر بأن الشركة الجزائرية للتأمينات لم تكن معرضة لمخاطر الإكتتاب خلال الفترة المدروسة إضافة إلى عدم تعرض مركزها المالي للمخاطر نتيجة التغير في أعمالها التأمينية من عام لآخر إذ بقيت بعيدة عن أي مشاكل مالية وإدارية يمكن أن تلحق بها.

### 2.3.7 مجموعة أخطار الإكتتاب

تضم مجموعة أخطار الإكتتاب جملة النسب التالية:

- نسبة ربحية الإكتتاب

تتكون هذه النسبة من مؤشرات مهمة في إدارة المخاطر في شركات التأمين تتمثل في: معدل الخسارة، معدل المصروفات، معدل الإستثمار، وتمثل هذه النسبة ناتج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين. وتحسب على النحو التالي:

$$\text{نسبة ربحية الإكتتاب} = (\text{معدل الخسارة} + \text{معدل المصروفات} - \text{معدل الإستثمار}) \times 100$$

حيث أن :

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{التعويضات التحميلية و مصروفاتها عن سنتين}}{\text{صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين}}$$

بحيث:

$$\text{معدل المصروفات} = \frac{\text{المصروفات الإدارية و العمومية و مصروفاتها عن سنتين}}{\text{صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين}}$$

- التعويضات التحميلية ومصروفاتها: هي التعويضات المصروفة خلال الفترة بعد إجراء التسويات الخاصة بالمطالبات تحت التسوية.

- المصروفات الإدارية والعمومية: تمثل المصاريف الخاصة بعمليات التأمين من أجور العاملين في التأمين (إداريين، مسوقين) ومصاريف الدعاية.

- دخل الإستثمار: إيرادات تحصل عليها شركة التأمين بعد إستثمار أقساط التأمين.

تقيس هذه النسبة وتقارن ربحية الشركة خلال سنتين متتاليتين وتعطي مؤشرا عن متانة المركز المالي للشركة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح المتابعة عملها والمدى المقبول لها هو على الأقل 100%.

جدول رقم (03): نسبة ربحية الإكتتاب خلال الفترة 2015-2017.

السنوات	2015	2016	2017	البيان
التعويضات ومصروفاتها عن سنتين	7.047.379.943,77	7.280.128.910,77	6.945.820.994,31	
صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين	11.868.511.033,96	12.099.546.268,25	6.255.699.797,03	
معدل الخسارة	0,59	0,60	1,11	

3.348.951.888,44	3.359.684.477,38	3.467.110.645,42	مصرفات إداريين وعمومية عن سنتين
0.53	0.27	0.29	معدل المصرفات
823188.000.	756151.500.	677436.000.	الدخل من الإستثمار عن سنتين
0,06	0,06	0,24	معدل الإستثمار
157,9%	81,8%	64%	نسبة ربحية الإكتتاب

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة.

تمثل هذه النسبة ناتج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين والمدى المقبول لها أقل من 100%. من خلال الجدول نجد أن الشركة الجزائرية للتأمينات تقع ضمن هذا المدى بنسبة 64% لسنة 2015 و81.8% لسنة 2016 بينما تجاوزت هذا المدى بنسبة 157.9% لسنة 2017. يعود هذا الإرتفاع إلى ارتفاع معدل الخسارة لسنة 2017 وهذا يعني أن المحفظة التأمينية للشركة الجزائرية للتأمينات لسنة 2017 ونوعية الأخطار المقبول تغطيتها بحاجة إعادة دراسة أي أن نتائج أعمالها التأمينية خاسرة.

#### - نسبة عائد الإستثمار

تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة الجزائرية للتأمينات في إستغلال أصولها لخلق القيمة المضافة. تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية (نور الحميدي، 2013):

$$\text{نسبة عائد الإستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل من الإستثمار}}{\text{متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي و السابق}} \times 100$$

تعد هذه النسبة من النسب الهامة التي تظهر ربحية شركة التأمين من أعمالها الإستثمارية وتعطي مؤشرات جيدا على بنية الأصول المكونة لمحفظة إستثمارات الشركة. المدى المقبول لها أن تكون أكبر من 06%. يمكن حساب هذه النسبة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (04): نسبة عائد الإستثمار خلال الفترة 2015-2017

2017	2016	2015	السنوات البيان
849.557.000	796.820.000	751.438.000	صافي الدخل من الإستثمار

29.657.772.000	29.292.287.000	27.777.419.500	متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق
2.86%	2.72%	2.70%	نسبة عائد الإستثمار

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة عائد الإستثمار لا تقع ضمن المدى المقبول لها وهو أكبر من 6% كانت 2.70% سنة 2015 ثم إرتفعت إلى 2.72% سنة 2016 وإستمرت بالإرتفاع إلى 2.86% وذلك سنة 2017 لكن هذا الإرتفاع غير ملحوظ مقارنة بالمدى المقبول. يعود هذا الإخفاض إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات تمتلك محفظة إستثمارية عوائدها منخفضة ولا تحقق العوائد المطلوبة وبالتالي فعلى الشركة الجزائرية للتأمينات تغيير توليفة محفظتها الإستثمارية.

### 3.3.7 مجموعة المخاطر المالية

تضم هذه المجموعة النسب المالية:

#### - نسبة السيولة

تعطي هذه النسبة مؤشرا عن مدى إستجابة الشركة الجزائرية للتأمينات لأي مطالبات مالية وتحسب من خلال الجدول الموالي:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الخصوم}}{\text{قيمة الاصول السائلة}} \times 100$$

جدول رقم (05): نسبة السيولة خلال الفترة 2015-2017

2017	2016	2015	السنوات البيان
61.942.061.796,16	57.737.392.103,96	54.854.670.625,52	الخصوم
37.563.245.773,82	34.848.395.548,66	37.321.671.685,15	قيمة الأصول السائلة
164.90%	165.68%	146.97%	نسبة السيولة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة تفوق المدى المقبول لها وهو أقل من 105% إذ كانت نسبة السيولة 146.97% لسنة 2015 ثم إرتفعت سنة 2016 إلى 165.68% بينما كانت 164.90% لسنة 2017 . من خلال هذه النتائج نجد أن الشركة الجزائرية للتأمينات تعتمد على ديونها في سداد إلتزاماتها

- نسبة التحصيل

تعطي هذه النسبة مؤشرا للحد الذي تعتمد الشركة فيه على سيولة أصل يمكن ألا يتحقق في حال التصفية وتعد مؤشرا للدلالة على الشركات التي تواجه صعوبات مالية.

يمكن حساب نسبة التحصيل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التحصيل} = \frac{\text{أقساط التحصيل و أرصدة الوكلاء}}{\text{الفائض}} \times 100$$

و الجدول التالي يوضح نسبة التحصيل لشركة التامين خلال الفترة 2015-2017 :

جدول رقم (04): نسبة التحصيل خلال الفترة 2015-2017

السنوات البيان	2015	2016	2017
الأقساط تحت التحصيل وأرصدة الوكلاء	136.639.665,78 _	64.770 ,59	429.110.520,07 _
الفائض	19.860.452.834,19	21.242.557.562,11	22.778.628.003,53
نسبة التحصيل	0,68% _	00	1,88% _

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية للشركة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التحصيل كانت سالبة بنسبة (0.68%) لسنة 2015 وإرتفعت إلى 00% سنة 2016 لتعود إلى الإنخفاض إلى (-1,88%) لسنة 2017.

هذه النسبة تقع ضمن المدى المقبول وهو أقل من 40%. تعود النتيجة السالبة إلى أن الشركة الجزائرية للتأمينات لا تحقق أي فائض من نتائجها خلال السنتين 2015، 2017.

## الخلاصة

تعرفنا من خلال هذه الدراسة على الدور الفعال لشركات التأمين كونهما تقوم على الثقة المالية بأن أصولها تكفي لسداد التزاماتها المستقبلية تجاه حملة الوثائق فور استحقاقها ولذا فهي تحتاج أكثر من غيرها من الشركات لتدعيم هذه الثقة، وبذلك أصبح ضرورياً تقدير وتقييم المخاطر المالية في التأمين وإدارتها لحماية مصالح دائنيها دون أن يؤدي ذلك إلى تعثرها أو إفلاسها وبالتالي خروجها من سوق التأمين.

فالمخاطر المالية لشركات التأمين تتبلور في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها وتتداخل في التأثير عليها مجموعة من العوامل المتمثلة في سياسة الاكتتاب ومخاطر الاستثمار بالإضافة إلى هامش الملاءة المالية، وعليه فالتحكم في إدارة المخاطر المالية يتحقق بالاعتماد على أساليب فعالة تمكن من تحليل الوضعية المالية للشركة والتنبؤ بالمخاطر، و من بين هذه الأساليب نظام الإنذار المبكر IRIS، وهو أسلوب للتنبؤ بمخاطر الملاءة المالية إذ يعتمد على مؤشرات تقيس مجموعة من المخاطر والتي تم وضعها من قبل هيئة الإشراف والرقابة الأمريكية NAIC وتم تعديلها وما يتوافق وطبيعة سوق التأمين لدول العالم الثالث.

## إختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: "تلتزم الشركة بالقواعد والتعليمات التي تم وضعها للحد من المخاطر المالية في الجزائر"، هذه الفرضية صحيحة كونها خاضعة لقانون التأمينات الذي يلزم شركات التأمين بالإحتفاظ بهامش ملاءة مالية يحميها من الإفلاس وكذا ضمانا لحقوق المأمّن لهم وتحصيل مستحققاتهم في مواعيدها المحددة.

- الفرضية الثانية: "تواجه الشركة الجزائرية للتأمينات مخاطر مالية يمكن التنبؤ بها اعتمادا على نظام IRIS"، هذه الفرضية صحيحة فمن خلال تطبيق مؤشرات هذا النظام على القوائم المالية للشركة تم الكشف عن مخطرين هما مخطر صافي الإكتتاب وكذا مخطر عائد الإستثمار.

## نتائج الدراسة: لقد توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعبر الملاءة المالية لشركات التأمين عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق عند تواريخ استحقاقها، فكلما تحسنت الملاءة المالية للشركة كلما أدى ذلك لتزايد ثقة عملائها وبالتالي زيادة إنتاجها ومن ثم تطور رقم أعمالها وبالتالي تحسن مركزها المالي مقارنة بباقي الشركات .

- تعتمد الشركة الجزائرية للتأمينات على هامش الملاءة المالية لتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها كونها أحد الوسائل المستخدمة من قبل هيئة الرقابة والإشراف على التأمينات لتقييم مركزها المالي وضمان استمراريتها.

- لم تعتمد الشركة الجزائرية للتأمينات على النسب المستخدمة في التحليل المالي كمؤشر لترشيد وإدارة مخاطرها المالية كونها تساهم في الوقوف على حقيقة الوضع المالي والتأميني في الوقت المناسب.

- لم تتبنى الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT نظام الإنذار IRIS كأسلوب للتنبؤ بمخاطر ملاءتها المالية ومن ثم إدارتها على الرغم من أنه يكنسي أهمية بالغة تعود بالنفع على الشركة كونه وسيلة إنذار مبكرة عن حدوث عسر مالي وهذا اعتمادا على نتائج المؤشرات المالية المتعلقة بهذا النظام.

## التوصيات:

- وجب على الشركة الجزائرية للتأمينات إعادة ضبط محفظتها التأمين المعاد تأمينها لدى شركات إعادة التأمين كونها تغطي بنسبة عالية من مجموع الأقساط المكتتبه مقارنة بالأقساط التي تحتفظ بها الشركة وهذا يمنعها من الحصول على فرص أخرى لاستثمار هذه الأقساط ومن ثم الحصول على عوائد أكبر.

- يجب أن يحظى الإستثمار في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT باهتمام القائمين على إدارته في الوقت الراهن مع ضرورة تقييم أداء النشاط الإستثماري بشكل دوري في ظل المنافسة والعمل على تنويع القنوات الاستثمارية لديها لتحقيق التوازن والتكامل بين الربحية والضمان والسيولة وعدم الإقتصر على القنوات التي تعطي ربحية فقط على حساب أكبر عائد.

- ضرورة إعتداد نظام الإنذار المبكر IRIS من قبل هيئة الإشراف على التأمين وبشكل مباشر لالزام شركات التأمين العمل به مما يساعد على اتخاذ القرار الأمثل من قبل القائمين عليها ومن قبل الراغبين بشراء تغطيات تأمينية منها.

### المراجع العربية

- 1- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى (2010)، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- 2- أحمد صالح عطية، (2002)، محاسبة شركات التأمين، مكتبة التكامل للنشر والتوزيع، ط2، مصر.
- 3- هاني جزاع أرتيمة، سامر محمد عكور (2010)، إدارة الخطر والتأمين "منظور إداري كمي وإسلامي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- 4- نور الحميدي (2013)، نظام إنذار مبكر مقترح لتقييم أداء شركات التأمين السورية، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة حلب.
- 5- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص (2008)، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 6- عز الدين فلاح (2008)، التأمين "مبادئه وأنواعه"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- 7- عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو (2009)، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري للنشر والطباعة، الأردن.
- 8- زروخي صباح، زيتوني كمال وآخرون (2018)، أهمية دراسة المؤشرات المالية والتقنية لشركات التأمين في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 01-18